إيفا إيلوز (*)

لماذا ينبغي لليسار أن يقود إسرائيل؟

في السيرك، الذي هو السياسة الداخلية الإسرائيلية، يعتبر السياسيون الأخلاقيون والمستقيمون متطرفين أو منبوذين. لكن التاريخ يثبت أن القيم اليسارية هي التي تشكل قاعدة المجتمعات والدول الأكثر قوة واستقرارا

أضحت كلمة «يسار» كلمة نابية في السياسة الداخلية الإسرائيلية. هذا ما تشي به المحاولات اليائسة التي قامت بها رئيسة حزب «العمل» شيلي يحيموفيتش لإفراغه من أي ملمح يربطه بأفكار اليسار التقليدية (التمحور في القضايا الاجتماعية هو طريقة للاهتمام باليهود وحدهم، فقط، من دون الاهتمام بمصير الفلسطينيين)، أو الأطياف الرمادية اللانهائية من المركز ـ اليمين التي صبغ بها أنفسَهم قادة سابقون كثر في الحزب. والوزير غدعون ساعر، الذي أتفق مع آرائه السياسية، قدم ملاحظة لامعة في نشرة «المفكرة» مع أيالا حسون، يوم الجمعة ٧ كانون الأول ٢٠١٢.

«اليمين»، قال ساعر، «قويّ، لأننا قادرون على وضع الخلافات جانبا والتوحّد حول رؤية واحدة. أما اليسار فمقسّم، لأنهم جميعهم، هناك، يحاربون من أجل مصلحة شخصية». فحتى لو كان ثمة أصحاب مصالح شخصية وأصحاب مبادئ في كلا الجانبين، وحتى لو كان سياسيون من اليمين يستطيعون تعليم الآخرين جميعَهم رقصة المنيوويت في الكنيست، فإن ملاحظة ساعر تعبر، تعبيرا صادقا، عن الصورة التي يُنظَر بها إلى اليسار واليمين. وبكلمات الفيلسوف البريطاني جون ستيورت مِل: «إنسان واحد مسلح بالإيمان يمتلك قوة تعادل مئة ألف شخص لديهم مصالح شخصية فقط». وحتى اللحظة، يبدو أن

(*) أستاذة جامعية. هذا المقال نُشر بالأصل في صحيفة «هآرتس»– ٢٠١٢/١٢/٢٦

نقلت حقوق الإنسان قدسية الرب إلى بني البشر، الذين أصبحوا الآن متساوين في إنسانيتهم، العارية والمقدسة. ثم تواصلت الرؤية الإنسانية الطموحة طوال القرن الـ ٢٠، الذي حاربت خلاله مجموعات مضطَهَدَة ومغبونة عديدة، في دول ديمقراطية غربية وغير غربية، من أجل حقها في المساواة ومن أجل ما أصبح يعتبر اليوم حريات مقبولة وشائعة. النساء، السود، العجزة، المرضى، الغرباء، اللاجئون، مثليو الجنس، الأشخاص الذين عاشوا أنظمة دكتاتورية – جميع هذه المجموعات كانت تنظر إلى حقوقها باعتبارها حقا فائضا، امتيازا، مكرسا لها، كمجموعات إنسانية.

اليمين هو الذي يمتلك الإيمان.

مسببات هذه السياسة غير المتشكلة التي يعتمدها اليسار معروفة جيدا: الفشل المدوي لاتفاقيات كامب ديفيد، غياب الطاعة الكتلوية لدى سياسيين متعطشين للسلطة، وجهات ديمغرافية تمنح المستوطنين والمتدينين مزيدا من القوة والبلبلة السياسية التي تلازم «الفتور» ما بعد الحداثي. لكن ثمة مسبّبا أكثر عمقا ومراوغة: الأحزاب القليلة التي ما تزال تمثل قيم اليسار – «ميرتس» أو «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» – يُنظر إليها باعتبارها غير واقعية. فثمة كثيرون يعتقدون بأن قيمها لا تتسق مع «الواقعية السياسية» التي لا يستطيع الذود عنها سوى اليمين، وحده. بل ثمة يساريون كثيرون يؤمنون بالكليشيه القائل بأن الأخلاق منافية للواقعية السياسية وبأن إحداهما تحل مكان الأخرى. العكس هو الصحيح: المؤسسات الأخلاقية وحدها هي التي تُنتج قوة سياسية حقيقية.

من المؤكد أن القراء يقطبون الآن حواجبهم، استهجانا واستهزاء: فبما أنكم معتادون على مشاهدة السيرك السياسي اليومي لدينا، ستقولون، بلا شك، إنه ينبغي فقط رؤية ما آل إليه، مؤخرا، مصير كل من بيني بيغن، ميخائيل إيتان ودان مريدور ـ ثلاثة أعضاء في الكنيست، محترمون وأصحاب مبادئ ـ كي ندرك إلى أي حدّ هو ضئيل دور الأخلاق في السياسة. وتشكل صعوبة إقناعكم بهذه الفكرة ـ إن الأخلاق تُنتِج قوة سياسية ـ بمعنى معين، المشكلة في حد عينها. فنحن غارقون، إلى أبعد حد، في النزعة الأمنية (نتأرجح بين الخوف وبين الاستهتار بالعدو)، القومجية الدينية العدوانية، جنون المصالح الشخصية، اللامبالاة حيال حقوق غير اليهود، اللامبالاة حيال رخاء الجمهور عامة، إلى الحدّ الذي تجعل فيه هيكليات التفكير والإحساس لدينا من الصعب طرح مبادئ أخلاقية للحوار السياسي، تخيّل صورة السياسة القائمة على المبادئ. وبالطبع، ثمة سياسيون أصحاب مبادئ: زهافا جالئون، نيتسان هوروفيتس، دوف حنين ومحمد بركة. غير أن حقيقة اعتبارهم ينتمون إلى المتطرفين في الخريطة السياسية الحالية تثبت، في حد ذاتها، صحة ما أدعيه.

فترة الانتخابات هي الوقت المناسب، تماما، للتذكير بالعقائد الملحّة التي يمثلها اليسار وبالمنجزات الكبيرة التي تم تحقيقها بفضل هذه العقائد. وكما قال المؤرخ الأميركي البارز هوارد زين: «من دون التاريخ، بإمكان كل ذي سلطة الإمساك بميكروفون وقول ما يشاء (مثلا، مجبرون على شن هذه الحرب أو تلك). وإن لم يكن لكم تاريخ، فلا سبيل أمامكم للفحص». ولذا، فإزاء مسيرات الأشخاص الذين يصعدون إلى المنصات ويروجون الأكاذيب من غير فحص، تعالوا نذكّر أنفسنا بما يمثله اليسار. ويدلنا التاريخ على أن اليسار ـ لا اليمين ـ هو الذي عرض مقترحات بشأن الطرائق الناجعة لتصوّر المجتمعات وإعادة بلورتها من جديد.

اليسار هو عائلة كبيرة فيها عدد كبير من الأشقاء. إنه منتشر على طول القوس الممتد من الفوضوية حتى الاشتراكية الديمقراطية، مرورا بالماركسية. لكن يوجد في هذه العائلة الكبيرة والمتنافرة فرعان مركزيان: الليبرالية (الدفاع عن حريات الإنسان وحقوقه الأساسية) والاشتراكية (إنشاء منظومات لضمان العدالة التوزيعية). الجزء الأكبر من الفوارق بين فصائل اليسار المختلفة نابع من الوزن النسبي الذي يوليه كل من هذين الفرعين لموضوع

الحرية أو المساواة (في الولايات المتحدة ـ أغلبية ليبرالية؛ في أوروبا – دمج بين الليبرالية وبين الاشتراكية). ولكن، على الرغم من هذه الفوارق، لا يزال اليسار يتمسك بمبدأ أخلاقي واحد بارز، وبكلمة واحدة: الأممية، أو الإيمان بأن بني البشر جميعهم متساوون ويستحقون الحريات والموارد ذاتها، بصرف النظر عن الدين أو الطبقة الاجتماعية. وقد كان لهذا الموقف الأخلاقي عميق الأثر في بلورة الظاهرة التاريخية الهائلة التي نطلق عليها اسم «الحداثة»: الحق الكوني في التصويت، المساواة بين الرجال والنساء، إعادة توزيع الغنى وإنشاء «سلع» جماهيرية عامة، مثل المدارس والمتنزهات العامة، مساواة جميع بني البشر أمام القانون، حرية التعبير والصحافة، حرية الدين / المعتقد، جميع المكوّنات التي تبدو لنا مفهومة ضمنا، المكوّنات «الحيادية» في الدول الحديثة، كانت من اكتشاف اليسار الليبرالي وغيّرت عالمنا، من النقيض إلى النقيض.

حقوق الإنسان

تشكل فكرة أن الناس يولدون وهم يمتلكون حقوقا طبيعية، ليس في مقدور أية دولة أو سلطة سياسية سلبها أو مصادرتها منهم، أحد الابتكارات الكبرى في تاريخ البشرية. كان الثوار الفرنسيون هم الذين أوجدوها، حينما صاغوا إعلان حقوق الإنسان والمواطن في العام ١٧٨٩ (النموذج الفرنسي، لا الأميركي، هو الذي تم تبنيه في أنحاء أوروبا). وهو، أيضا، النموذج الذي شكل عاملا ملهما للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صيغ في الأمم المتحدة بين ١٩٤٦ و ١٩٤٨ . وكان أحد أعضاء اللجنة الفرعية التي وضعت نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، هيرنان سانتا كروز من تشيلي، قد أجمَلَ عصارة المبادرة بالقول: «شاركت في حدث تاريخي مهم تم التوصل خلاله إلى اتفاق بشأن قيمة الإنسان العليا، وهي قيمة لا تنبع من أي قرار أو سلطة دنيوية أيا كانت، بل من حقيقة الوجود الإنساني، التي ولّدت حقا غير قابل للنقض في العيش حياة حرّة خالية من النقص والاضطهاد وفي تطور الإنسان، تطورا تاما».

وقد نقلت حقوق الإنسان قدسية الرب إلى بني البشر، الذين أصبحوا الآن متساوين في إنسانيتهم، العارية والمقدسة. ثم تواصلت الرؤية الإنسانية الطموحة طوال القرن الـ ٢٠، الذي حاربت خلاله مجموعات مضطَهَدَة ومغبونة عديدة، في دول ديمقراطية غربية وغير غربية، من أجل حقها في المساواة ومن أجل ما أصبح يعتبر اليوم حريات مقبولة وشائعة. النساء، السود، العجزة، المرضى، الغرباء، اللاجئون، مثليو الجنس، الأشخاص الذين عاشوا أنظمة دكتاتورية – جميع هذه المجموعات كانت تنظر إلى حقوقها باعتبارها حقا فائضا، امتيازا، مكرسا لها، كمجموعات إنسانية. إن تكريس حقوق الإنسان – الإنصاف والمساواة أمام القانون، حرية الحركة والتنقل، حرية اختيار مكان الإقامة – هو أمر واضح ومفهوم ضمنا اليوم في دول أوروبا الغربية، إلى درجة أننا ننسى، أحيانا، أن اليسار هو الذي أوجد هذه الحقوق.

لكن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد وفرت هذه الحقوق حماية للأفراد في وجه سلطة الدولة وسطوتها التعسفية، وهو ما أدى، بالذات، إلى تعزيز قوتها. وتبيّن أبحاث عديدة أن الدول التي تحفظ حقوق الإنسان وتحميها هي أكثر منعة ومناعة من غيرها، لأنها أكثر استقرارا من الناحية السياسية، أكثر ازدهارا من الناحية الاقتصادية، مؤهلة لاستيعاب مهاجرين، تحظى بشرعية دولية، وقادرة على تجسيد ما يسمى في العلوم السياسية «القوة الناعمة». والعكس صحيح، إذ لا يلزم أكثر من مشاهدة النشرات الإخبارية المسائية للتأكد من أن القائمة الطويلة من الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان تمتاز بثقافة سياسية متقلبة وغير مستقرة. وحتى الصين العظيمة لا تفنّد هذا الادعاء. وبناء على ذلك، فإن حقوق الإنسان لا تعكس تقدما أخلاقيا فحسب، بل تشكل موردا براغماتيا يزيد من قوة الدولة القومية ومناعتها.

حقوق العمال

من الدارج ربط كارل ماركس، بطريقة تاريخية بعض الشيء، باليسار المتطرف. ولكن، هل كانت أفكاره متطرفة إلى هذا الحد حقا؟ هيا ننظر في القرائن. مع دخول المكننة إلى خطوط الإنتاج خلال القرن الـ ١٩، حدد الرأسماليون يوم العمل بـ ١٥ ـ ١٧ ساعة، سوية مع تشغيل النساء والأولاد، على نطاق واسع. ففي

كانت الحرب ملائمة للمجتمعات قبل الحديثة، لأن اقتصادياتها كانت تقوم على التوسع الإقليمي وعلى السيطرة على السكان. وهذا هو السبب في أن المجتمعات ما قبل الحديثة قد بنيت على أساس تقسيم العالم إلى «نحن وهم»، «أصدقاء وأعداء» وما إلى ذلك. وكان يتعين على الرؤية الكونية أن تغير نمط التفكير هذا. ومثلت الحرب العالمية الأولى الحدث الذي اتحد فيه، معا، أعضاء النقابات المهنية، الفوضويون والماركسيون، في معارضتهم الحرب لأنهم رأوا إنسانية حاملي الرايات.

بريطانيا، مثلا، شكلت النساء والأطفال ٥٠٪ ـ ٦٠٪ من القوة العاملة في صناعات القطن خلال النصف الأول من القرن الـ ١٩ . وفي أعقاب ذلك نشأ، بالطبع، قطاع كبير من العاطلين عن العمل، ما أدى بالتالي، كما سيتوقع خبراء الاقتصاد، إلى انخفاض أجور هؤلاء إلى ما دون المستوى اللازم لضمان الحد الأدنى من العيش. وقد كان وضع العاملين خلال القرن الـ ١٩ ، في بعض مناحيه، أسوأ من حال العبيد، إذ بينما حصل الأخيرون على المأوى والغذاء والعلاج (كـ«سلعة» غالية الثمن)، جرى استغلال العمال لدى الرأسمالية الصناعية بصورة وحشية فعاشوا في ظروف اجتماعية مزرية. ولم يكن موت العمال يثير أدنى قلق لدى أصحاب الرساميل الذين كانوا يدركون أنهم يمثلون مصدرا لا ينضب للقوة العاملة.

كان عمال المصانع يقومون بأعمال شاقة، يعيشون في ظروف المجاعة ويعانون من الأمراض ومن الوفيات المبكرة. وعلى هذه الظروف ردّ ماركس (والماركسية)، ما أثار الغليان في أوساط الطبقة العاملة وأدى إلى ظهور وتنامي حركات اشتراكية مختلفة تحولت، لاحقا، إلى منظمة العمل الدولية، التي أقيمت في العام ١٩١٩ ، في نطاق عصبة الأمم، بغية الدفاع عن حقوق العمال. هذه الحقوق، التي اعتبرها كثيرون في ذلك الحين خطرا يهدد النظام الاجتماعي، شملت حق العمل، حظر تشغيل الأولاد، ضمان حد أدنى من شروط السلامة والأمان في العمل، تشكيل نقابات عمالية وحق الإضراب. ومع الوقت، أصبحت هذه الحقوق مكوّنا أساسيا في مجتمعنا، حتى أننا لا نفكّر بها بوصفها تحمل صبغة سياسية معينة.

ولكن، مرة أخرى، هاكم حقائق مفاجئة: بإتاحتهما تنظيم حقوق العمال، ساهمت الماركسية والاشتراكية، بصورة غير مباشرة، في توسيع الرأسمالية واستقرارها، وبالذات لأنهما جعلتا الاقتصاد الرأسمالي محتملا بالنسبة لقطاع واسع جدا من الناس الذين استغلّهم هذا الاقتصاد. وساهم تنظيم سوق العمل، بواسطة الأجور، في تنظيم العمل وفي رفع الأجور، ما شكل مساهمة حاسمة في تطور الرأسمالية. وكما تبين في أعقاب «الفورديّة» (نسبة إلى هنري فورد ـ المترجم) في العقد الثاني من القرن الـ ٢٠، فقد كانت تلك طبقة من العمال الذين تقاضوا أجورا مرتفعة نسبيا هي التي أتاحت الانتقال إلى الاستهلاك الجماهيري، الذي مثّل تطور الرأسمالية الحاسم (برنامج الـ «نيو ديل» الذي وضعه روزفلت أثبت، أكثر فأكثر، مدى قوة هذه الرؤية إبان فترة الكساد الكبير، إذ أطلق سياسات استهدفت تحقيق عمالة كاملة). لذا، فقد كان اليسار هو الذي ساعد في منع القوى التكنولوجية الهائلة في عملية الإنتاج الرأسمالي من تدمير المجتمعات بصورة غير قابلة للإصلاح، كما ساعد في التأسيس لتوزيع الموارد بصورة أكثر عدلا (أنظروا كتاب المؤرخ الاقتصادي كارل بولاني «التحول الكبير»). من سخرية الأقدار أن اليسار هو الذي أنقذ الرأسمالية من ذاتها.

فصل الدين عن الدولة

القانون الفرنسي من العام ١٩٠٥ الذي أقرّ فصل الكنيسة عن الدولة تم سنّه في عهد الجمهورية الثالثة وأسّس لنظام علماني في فرنسا (laicite). وكان يحكم فرنسا في تلك الفترة الـ «Bloc de gauche» (تحالف اليسار) برئاسة الاشتراكي

إميل كومب (Combes). وقد أرسى هذا القانون أحد الأسس الأكثر أهمية للدولة الديمقراطية، وهو أنه يتعين عليها الإبقاء على موقف حيادي إزاء الدين. وكما أوضحت المادة الأولى من القانون، فقد تغيّت هذه الحيادية صيانة مبدأ أخلاقي لا يعلى عليه: «الجمهورية تصون حرية الضمير». لماذا يشكل فصل الدين عن الدولة شرطا لصون «حرية الضمير»، التي هي على هذا القدر من الأهمية بالنسبة إلى النظام الديمقراطي؟ لأن الدولة التي يتم تعريفها بواسطة الدين تعتمد التسامح في تعاملها مع فئة واحدة محددة وتمنحها امتيازات، دون الفئات الأخرى. وفي حالة وجود تنوع ديني، ستتحول الدولة سريعا إلى أداة مباشرة في يد الأغلبية الدينية لقمع الأقليات الدينية. ولو عن غير وعي حتى، تقوم دولة كهذه بمأسسة التمييز والعنصرية وتجعلهما أمرا عاديا، روتينيا.

خذوا، مثلا، عضو الكنيست من «الليكود» داني دانون، الذي دعا في العام ٢٠٠٥ إلى منع عضو الكنيست العربي محمد بركة من المشاركة في حفل إحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست في أوشفيتس. ما الذي يمكن أن يفسّر مثل هذا التصرف المقيت؟ ليس سوى المماثلة الوثيقة بين المراسم الرسمية وبين الأغلبية اليهودية، والتي تعني أن «هذا من شأن اليهود فقط». ومن هنا، فإن مبدأ حيادية الدولة دينيا ضروري لوضع مواثيق اجتماعية واسعة ومرنة تكون قادرة على احتواء طيف من المجموعات وإرساء علاقات سلام بينها.

السلمية

كانت الحرب ملائمة للمجتمعات قبل الحديثة، لأن اقتصادياتها كانت تقوم على التوسع الإقليمي وعلى السيطرة على السكان. وهذا هو السبب في أن المجتمعات ما قبل الحديثة قد بنيت على أساس تقسيم العالم إلى «نحن وهم»، «أصدقاء وأعداء» وما إلى ذلك. وكان يتعين على الرؤية الكونية أن تغير نمط التفكير هذا. ومثلت الحرب العالمية الأولى الحدث الذي اتحد فيه، معا، أعضاء النقابات المهنية، الفوضويون والماركسيون، في معارضتهم الحرب لأنهم رأوا إنسانية حاملي الرايات. وعلى الرغم من أن كثيرين منهم قد غيروا مواقفهم لاحقا، إلا أن ذلك كان كافيا لعقد الرباط الشجاع بين اليسار وبين السلمية. وكان ألفونس مريم (Merreim)، وهو ثوري فرنسي وعضو في النقابات، قد توقع حجم سفك الدماء المترتب على الحرب العالمية الأولى. ففي العام ١٩١٥ ، وفي معرض حديثه عن الزعماء السياسيين الفرنسيين، قال: «إنهم يكذبون. الحقيقة أنهم يدفنون، تحت أنقاض البنايات والعائلات التي دمروها، حرية أبناء شعبهم، كما استقلال أمم أخرى أيضا». وطوال النصف الثاني من القرن الـ ٢٠، تبلور رويدا رويدا إجماع حول فكرة أن الحرب تمس بحرية الأمة التي تم احتلالها، كما بحرية الطرف الذي استخدم القوة العسكرية، أيضا، على حد سواء.

انتشر موقف اليسار المتشكك حيال الحرب بين جماهير المواطنين في أوروبا الغربية، الذين تعتبر غالبيتهم الحرب غير أخلاقية وغير فعالة. وكما يذكّر هوارد زين نفسه: «الحروب ليست طرقا براغماتية لتحقيق الأهداف. في الفترة الأخيرة، تتزايد باستمرار الأمم التي تكتشف أنها غير قادرة على احتلال أمم أضعف منها بكثير. وينطلق النفور الأخلاقي من الحرب كطريقة وحيدة لتنظيم السيادة القومية من الفهم البراغماتي الخالص بأن الحرب تعيق تطور الأمم الاقتصادي والثقافي».

يمكننا عند هذه النقطة طرح سؤال بسيط: لماذا أثبتت الكونية نفسها طريقا أخلاقيا وبراغماتيا ناجعا جدا لتنظيم المجتمع؟ والجواب، في رأيي، بسيط إلى حد يثير الدهشة: لأنها تشجع التعاون. فالترتيبات السياسية الخصوصية تتمحور، من حيث تعريفها، في مجموعة واحدة فقط ولا بد لها، في مرحلة ما، من تفضيل مجموعة واحدة على المجموعات الأخرى، بما يخلق عدم مساواة وتمييزا، ينتجان بدورهما عنفا بين المجموعات أنفسها وبين المجموعات وبين الدولة. أما الكونية فتنتج، في المقابل، قوانين وهيكليات غايتها تسهيل انخراط الجميع وانضمامهم إلى العقد الاجتماعي، ما يتيح وضع مواثيق اجتماعية ثابتة ومستقرة.

ومع ذلك، يتمتع الليكود الجديد بميزة جيدة: فسياسيّوه غير موبوئين بشائبة التلون. إنهم يمثلون الأشياء كما هي، حتى أنهم لا يتظاهرون بأنهم يدافعون عن رؤية سخية بالإنسانية، عن واجب

مساعدة الضعفاء، عن التطلع الجامح إلى المساواة أو عن حقوق أساسية لبني البشر. وتشعر سياستهم براحة تامة مع الجوانب الساخنة والهمجية من الخصوصية الإثنية والدينية.

إن الدولة التي ستكون في انتظارنا غداة صعود الليكود الجديد إلى الحكم ستكون غير مستقرة ومتقلبة، لأن أعضاء الليكود الجديد يتماهون، في غالبيتهم، مع المشروع الاستيطاني، الذي هو حملة واسعة تقوم منظومتها القضائية والاقتصادية على قاعدة التماثل الوثيق جدا بين الدولة وبين اليهود، على أساس المفهوم الحريجي للسياسة الخارجية وعلى سلب حقوق الإنسان الأساسية (مثلا ـ حرية التنقل والحركة، حق البناء وحق الملكية. وقد بدأت تسير في المناطق مؤخرا حافلات خاصة باليهود فقط). الليكود الجديد لن يحقق الاستقرار السياسي ولا الازدهار الاقتصادي، لأن رؤيته الاقتصادية خصوصية: ستواصل خدمة وتلبية الاحتياجات غير النهائية للحريديم، للمستوطنين ولنسبة واحد بالمئة فقط من الشريحة الأكثر ثراء. هذا كله لا يزعج أعضاء الليكود الجديد، لأنهم ـ بالخفاء، أو ليس بالخفاء تماما ـ يتمنون اندلاع حرب كبيرة تحدد، مرة واحدة وإلى الأبد، من هو صاحب السيادة العسكرية في المنطقة، كما يتمنون حالة من الحرب الدائمة التي يتم تمويلها من أموال الولايات المتحدة والعلمانيين. الليكود الجديد يعمل هنا وفق قواعد الفوضى والعنف المعروفة جيدا من تاريخ أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا: بواسطة خلق حالة من العنف، هو يأمل في فرض حالة من الخوف والصمت، أو يستدعي ردا عنيفا قد يؤدي إلى استخدام عنف شرعي من جانبه.

وكما انتصر اليمين على اليسار بتحويله إلى كلمة نابية، كذلك انتصر اليسار في المعركة ضد اليمين حين أوضح للجميع أنه الصوت الوحيد الذي ينطق باسم الأخلاق الكونية والبراغماتية السياسية. وكما ادعيت هنا، آنفا، فقد أثبتت رؤية اليسار الأخلاقية، مرات عديدة عبر التاريخ، أنه هو الطريق البراغماتي الوحيد الذي يقود إلى تنظيم المجتمع وتطوره ليصبح جمهورا مزدهرا ومستقرا من المواطنين.

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه سيتعين علينا التغلب على القرف الذي تثيره فينا السياسة المحلية، هيا لا ننسى أن السياسة ليست حكرا على الأحزاب، بل هي حق للشوارع وللناس.

ومرة أخرى، هوارد زين: «حقيقة هي أن الأميركيين يدلون بأصواتهم كل بضع سنوات لانتخاب أعضاء الكونغرس والرئيس. لكن حقيقة هي أيضا أن التغيرات الاجتماعية الأكثر أهمية في تاريخ الولايات المتحدة ـ الاستقلال عن بريطانيا، تحرير السود، تنظيم القوة العاملة، المنجزات في مجال المساواة بين الجنسين، حظر الفصل العنصري، انسحاب الولايات المتحدة من الفيتنام – حصلت، جميعها، ليس من خلال صناديق الاقتراع، بل بواسطة عمل مباشر من النضال الاجتماعي، من خلال تنظيم حركات شعبية بطرق غير قضائية وغير قانونية».

ليست الأحزاب السياسية فقط، بل المجتمع المدني والمواطنون العاديون أيضا يمكنهم معارضة سياسة الموت التي ينتهجها الليكود الجديد، ويستطيعون مواصلة النضال نفسه الذي خاضته النساء والرجال سوية طوال القرون الثلاثة الأخيرة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة سليم سلامة]